الاميركية ـ الى توسيع هائل في استثماراتهم المباشرة في الولايات المتحدة الاميركية، بلغ حدوداً خطرة سمحت باطلاق اسم «شراء اميركا» على هذه العملية، إذ زادت الاستثمارات اليابانية المباشرة في السوق الاميركية، الصناعية أساساً، على ١٤٧٠٤ ملايين دولار اميركي في العام ١٩٨٧، بينما عجزت الصادرات الاميركية عن دخول السوق اليابانية والصمود فيها، تنافسياً، نتيجة ممارسة اليابان الناجحة للحماية غير المباشرة، وحفاظها على معدّلات صرف معقولة للين الياباني مقابل الدولار الاميركي، عبر التدخّل الحكومي غير المباشر، وكذلك مع تزايد السعي الجادّ الى اقامة تكتّل اقتصادي آسيوي تقوده اليابان، بما يشكّل تحدياً خطراً جداً للهيمنة الاميركية على الاقتصاد العالمي، يضاف الى تحدي قيام اوروبا الموحّدة، بما ينذر باضمحلال الهيمنة الاميركية على الاقتصاد العالمي مع غروب شمس القرن العشرين، ناهيك عن تحوّلات مجتمعية وثقافية عميقة في اليابان، ليس أقلّها صحوة الثقافة البوذية السائدة وتمرّدها على امتهان تيار «أمركة» القيم وأنماط الحياة لها، وأخطرها ان التجربة اليابانية، التي توالى تقلّبها تاريخياً بين التوسّعية العسكرية والمعجزة التنموية الاقتصادية، قد ازداد تململها من التناقض الحادّ بين القدرات اليابانية الاقتصادية الهائلة، وهامشية الدور الياباني في السياسة الدولية، فتمّ التعبير عن هذا التململ بظواهر ووسائل ومواقف عدّة، منها التوق الى بعث العسكرية اليابانية بأساليب جديدة. ونكتفي، هنا، بالاشارة الى الدراسات اليابانية الجادّة التي تبنّت، قبل سنوات، الاعداد لخوض حرب مع الاتحاد السوفياتي، دون اصابة ياباني واحد، من طريق استخدام ستة ملايين رجل آلي (روبوت) في تلك الحرب، بدلاً من الجنود اليابانيين.

كل هذه العوامل، وسواها، تشير الى احتمال حدوث شرخ في العلاقة اليابانية ـ الاميركية[٥]، بما يصعب تجنّبه، في العقدين، الحالي والمقبل. وهذا احتمال لا بدّ من أخذه في الحسبان، واستشراف آثاره في الموقف الياباني من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في اطار تركيز أكبر على دراسات مستقبلية لتوجّهات واحتمالات السياسة اليابانية تجاه فلسطين خصوصاً، والمنطقة العربية عموماً.

واذ ترتبط هذه الاحتمالات، أساساً، بتطوّر المصالح اليابانية الاقتصادية في منطقتنا، وبالتزامات اليابان في اطار علاقتها بالولايات المتحدة الاميركية، وتطوّر مواقف هذه الأخيرة، وبخطط اليابان حول مدى دورها الدولي مستقبلاً، فانها ترتبط، في الوقت عينه، بتطوّرات أوضاع منطقتنا ذاتها، وبمسار توجّهاتها، وبمدى قدرتها على إحداث مراجعة تستعيد، عبرها، مصداقيتها، وتزيد في فاعليتها، وتعيد الانسجام بين سياساتها واحتياجاتها الحقيقية، وتعود الى ما ثبتت صحّته من ان الصراع العربي ـ الاسرائيلي مصيري، شامل، لا يقبل حلولاً وسطية.

وسوف يظل مخطط السياسة الخارجية اليابانية، وكذلك مخطط السياسة الخارجية الفلسطينية، والعربية، بحاجة الى مراجعات لتجربة العقدين الماضيين للتعاطي الياباني مع الصراع العربي ـ الاسرائيلي، لاستخلاص نتائجها، وادخال ما يلزم من تطوير، أو تعديل، أو تغيير. واذا كانت المنطقة العربية دخلت جدياً حيّز الاهتمام السياسي الياباني منذ أواخر العام ١٩٧٣، بما اضطر اليابان الى بذل جهود سياسية فيها، وازاءها، بعدما افتقدت طويلاً الرغبة، والحاجة الى الاقتراب من مشاكلها السياسية المعقّدة، واضطراباتها اللاهبة، ومواقفها الرسمية المتقلّبة، فان التطوّر الايجابي للاقتراب الياباني قد اهتز بعنف مع انتصاف الثمانينات، بما كان يجب ان يقرع نواقيس الخطر في الدوائر الفلسطينية، والعربية، لتدارك مضاعفاته، بحيث لا ينقلب دخول المنطقة العربية حيّز الاهتمام السياسي الياباني من بوّابة النفط الى تورّط ياباني في علاقة شديدة الخصوصية،